

العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات
الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية

The relationship between the cost of the main sources of
funding and the Credit facilities Risk of Commercial Banks in
Jordan

الطالب

محمد احمد محمد ياسين

401210108

المشرف

الدكتور عبد الرحيم القدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم

المحاسبة والتمويل-كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2014

التفويض

أنا محمد أحمد محمد ياسين أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا
وإلكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها .

الإسم : محمد أحمد محمد ياسين

التوقيع: 

التاريخ: 2014 / 2 / 1

قرار لجنة المناقشة

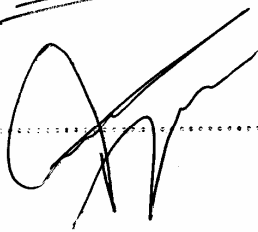
نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل الرئيسية

ومخاطر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية "

وأجيزت بتاريخ 1 / 2 / 2014

التوقيع

رئيسا و مشرفا



ممتحنا خارجيا

لجنة المناقشة

الدكتور عبد الرحيم القدومي

الدكتور يونس عليان الشوبكي

الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام

شكر وتقدير

بتوفيق من الباري جل جلاله، وصل البحث إلى مراميه ، وهنا أرى لزاماً علي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور عبد الرحيم القدومي إذ قدم لي كل ما أحتاجه من عون ومساعدة فكان لي المرجع الأول و الأساسي لإنجاز البحث ، وأشكره على تعاونه معي ، فجزاه الله عني كل الخير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل
واللهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط.

الإهداء

إلى الشخص الذي أثار دربي وأضاء طريقي نحو النجاح

إلى من كان سنداً وقدوة ومعلماً

والذي الحبيب

إلى رمز العطاء والقلب الكبير إلى من لم أجد عبارات تجزيها حقها

أمي العزيزة

إلى الذكريات الجميلة

أشقائي وشقيقاتي

وإلى أستاذي الدكتور عبد الرحيم القدومي الذي تشرف هذا البحث المتواضع أن

يحمل إسمه مشرفاً عليه.

إلى كافة

الذين شجعوني لمواصلة درب الدراسة الصعب

وفاءً ومحبة وتقديراً

أهدي هذه الدراسة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
1	الفصل الأول مقدمة الدراسة
2	1.1 التمهيد
3	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 أهداف الدراسة
4	1.4 أهمية الدراسة
5	1.5 فرضيات الدراسة
6	1.6 متغيرات الدراسة
7	1.7 حدود الدراسة
7	1.8 محددات الدراسة
7	1.9 المصطلحات الإجرائية
8	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
9	2.1 مقدمة
9	2.2 هيكل رأس المال ومصادر تمويله في البنوك التجارية
14	2.3 لجنة بازل II، III وكفاية رأس المال
17	2.4 الأزمات المالية والتمويل المصرفي
19	2.5 تأثير محافظ الاستثمار على المخاطر
20	2.6 السياسة الائتمانية وإدارة المخاطر
22	2.7 المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري
25	2.8 استراتيجية تقييم مخاطر الائتمان
29	2.9 الدراسات السابقة
37	2.10 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
39	الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)
39	3.1 مجتمع وعينة الدراسة
40	3.2 أدوات الدراسة
40	3.3 أسلوب التحليل الاحصائي
42	الفصل الرابع عرض النتائج وإختبار الفرضيات
44	4.1 عرض نتائج التحليل
48	4.2 إختبار فرضيات الدراسة

58	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
58	5.1 اولا: النتائج
59	5.2 ثانياً: التوصيات
60	6. المراجع

الجدول الواردة في الرسالة

39	البنوك التجارية العاملة في الاردن
44	الجدول (1) تكلفة مصادر التمويل ومخاطر التسهيلات الائتمانية
50	الجدول (2) تحليل التباين للانحدار بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية
51	الجدول (3) تحليل الانحدار للعلاقة بين تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية
53	الجدول (4) تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية
55	الجدول (5) تحليل الانحدار للعلاقة بين متغيرات تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية

المخلص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين تكلفة بعض مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الإئتمانية، كما هدفت الى اختبار نوع العلاقة التي تربط كل مصدر من مصادر التمويل الرئيسية (كلفة الودائع، كلفة الاقتراض) وبين مخاطر التسهيلات الإئتمانية، اعتمدت الدراسة على القوائم المالية ونشرات البنوك الصادرة عن البنك المركزي والبنوك التجارية للفترة (1996-2012)، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، واختبار الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل ومخاطر التسهيلات الإئتمانية للبنوك.

وتوصلت الدراسة الى نتائج كان أهمها: وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين كل من الوسط المرجح لاسعار الفائدة على ودائع التوفير، والوسط المرجح لاسعار الفائدة على ودائع تحت الطلب ومخاطر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية، والى عدم وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الإئتمانية ، و عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسط المرجح لاسعار الفائدة على القروض بين البنوك الليلة واحدة على مخاطر التسهيلات الإئتمانية، ومن خلال النتائج توصلت الدراسة الى توصيات أهمها: ضرورة تنويع المحافظ الاستثمارية للحفاظ على التنويع الأمثل للمحفظة بما يحقق استمرار مستوى العوائد وضبط المخاطر في البنوك، وتحسين قيمة احتياطات المخصصات اللازمة لحماية رأس المال من الخسائر المتوقعة.

Abstract

The current study aimed at identifying the relationship between the cost of main sources of funding and the risk of credit facilities, as it also aimed at examining the type of relationship that links each main source of funding (the cost of deposits, the cost of borrowing) and the risk of credit facilities. The current study relied on the financial statements and bulletins of banks issued by the Central Bank and commercial banks for the years (1996-2012), where the study included all banks operating in Jordan. The analytical aspect has relied on the means, standard deviations, and multiple regression tests to examine the relationship between the cost of capital and the risk of credit facilities of banks.

The results of the current study showed that the cost of deposits in general was low during the study period, while the cost of borrowing had not seen a significant change, as the study also found a statistically significant relationship between the average of the cost of deposits and the risk of credit facilities in commercial banks, where the results showed the existence of a statistically significant relationship between each of the weighted average of interest rates on savings deposits, and the weighted average of interest rates on sight deposit and the risk of credit facilities in commercial banks. The results also showed that there was no statistically significant relationship between the average of borrowing cost and the risk of credit facilities in commercial banks, and also no statistically significant relationship between the weighted average of interest cost on loans for one night between those banks on credit facilities. Depending on the results of the current study, the researcher recommended the following: the need to diversify the investment portfolios to maintain the optimal diversification of the portfolio in order to achieve the continuous level of revenues and adjust the risk at banks, and improve the value of the reserves necessary to protect the capital of the expected losses.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 التمهيد

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 فرضيات الدراسة

1.6 متغيرات الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 محددات الدراسة

1.9 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 التمهيد:

تهتم البنوك في تكلفة رأس المال والعائد الذي يتوقعه المستثمرون كتعويض لهم على اختيارهم الاستثمار في عمل ما دون الآخر، كما أن تقدير تكلفة رأس المال تتطلب الكثير من المهارة لضمان تحقيق عوائد للمساهمين تفوق تكلفة رأس المال، ونظراً للتطور الاقتصادي والمالي اتجهت البنوك الى البحث عن آليات استثمارية تتطلب اتخاذ طرق متعددة لجلب المزيد من الأموال من خلال طرح السندات والاقتراض وزيادة حجم رأس المال واستقطاب المزيد من الودائع التي تشكل المصدر الرئيسي لمصادر تمويل البنوك. تختلف تكاليف تلك الأموال التي تحددها الجهة المقرضة مما استدعى اجراء المفاضلة بين تكاليف الاموال المتاحة وتلك المطروحة في السوق ، و مقارنتها بدقة مع الأرباح الناتجة عن استخدامها، وبالتالي كان لا بد من دراسة تلك التكاليف وما يتم تحقيقه من عوائد اخذين بعين الاعتبار مخاطر تذبذب هذه الأرباح وما قد ينجم عنها من خسارة رأس المال أو جزء منه(الحافظ، 2009).

تضطر البنوك لدراسة المفاضلة بين مصادر التمويل و التخطيط والتوجيه والتنظيم والمتابعة لتكوين أفضل خليط تمويلي من مصادر التمويل المختلفة وإدارة وتوظيف وتشغيل هذه الأموال بما يحقق أعلى ربحية وأقل مخاطرة ، لغاية الوصول الى تكلفة منخفضة ترفع نسبة الأرباح الى أعلى حد مع المحافظة على نسبة مخاطر متدنية.

2.1 مشكلة الدراسة:

عند ارتفاع تكلفة مصادر التمويل تضطر البنوك التجارية لتوظيف ما تم استقطابه منها نحو اصول خطرة تحقق لها عوائد كافية لتغطية هذه التكلفة مما يزيد من تعرضها للأخطار، وعند انخفاض تكلفة مصادر التمويل تجد هذه البنوك نفسها أمام خيار اتخاذ قرارات استثمارية أكثر تساهلاً . ونتيجة لذلك، فإن ارتفاع وانخفاض تكلفة مصادر التمويل يؤدي الى حدوث تغير في تركيب نوعية ودرجة خطورة كل من اصول وخصوم هذه البنوك، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن العديد من البنوك تواجه صعوبة في تقدير تكلفة مصادر التمويل مما قد ينشأ عنه مخاطر تتعلق بارتفاع تكاليف القروض وعدم تحقيق العوائد الملائمة من التسهيلات التي تمنحها البنوك.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في الأردن؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الائتمانية، من خلال اختبار نوع العلاقة التي تربط كل مصدر من مصادر التمويل الرئيسية (تكلفة الودائع، كلفة الاقتراض) وبين مخاطر التسهيلات الائتمانية.

4.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لأنها تبين مخاطر التسهيلات الائتمانية ودورها في منح التسهيلات ، و دراسة تكلفة التمويل التي تستخدم لتقييم الاقتراحات الاستثمارية وما ينجم عنها من مخاطر على البنوك، وتقيد نتائج الدراسة الحالية كل من المستثمرين، وجهات الرقابة والإشراف وإدارات البنوك التجارية والبنك المركزي لما تقدمه من معلومات حول مستوى مصدر الخطر الناجم عن اختلاف مصادر التمويل.

وتكمن أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية في ندرة ما تم بحثه في هذا الموضوع وخاصة على البنوك في الأردن (على حسب علم الباحث)، كما أنها تشكل منطلقا لبحوث مستقبلية تربط بين مصادر واستخدامات التمويل.

1.5 فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي يمكن صياغتها كآتي:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة

الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين

(الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين

(الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لأجل) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين

(الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة

الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين

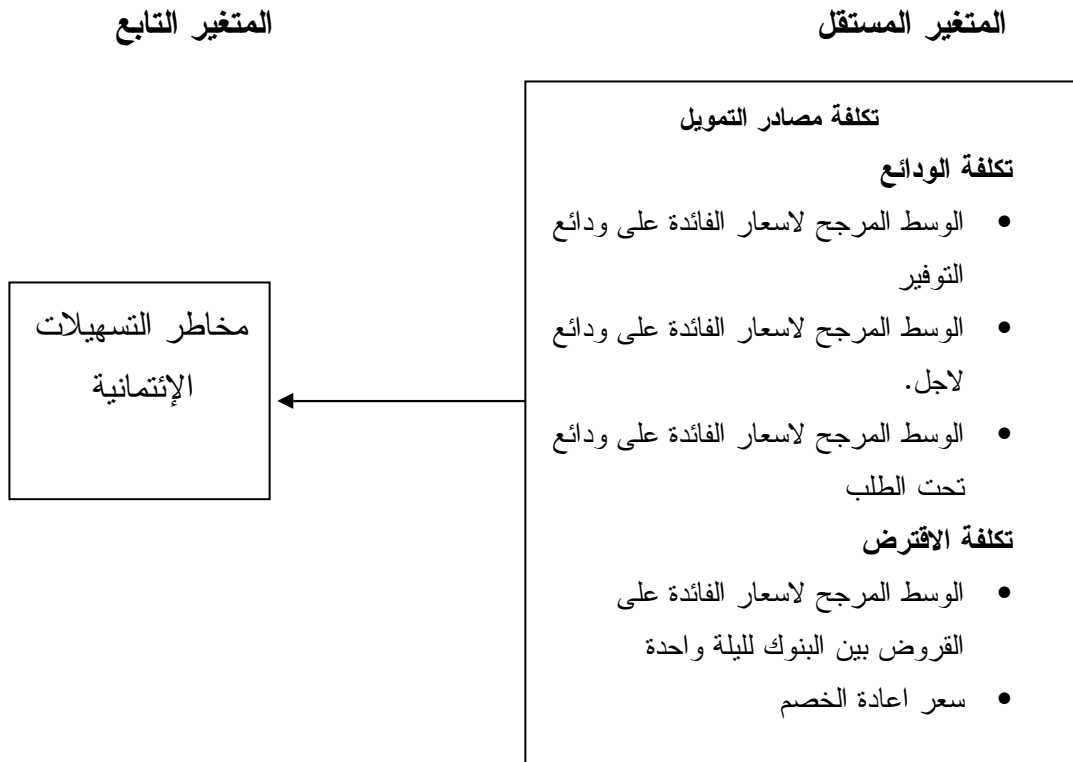
(الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة) ومخاطر التسهيلات

الائتمانية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين

سعر إعادة الخصم ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

6.1 متغيرات الدراسة:



7.1 حدود الدراسة: تتحدد الدراسة الحالية في الحدود التالية:

الحدود المكانية: البنوك التجارية في الأردن.

الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة في بيان تكلفة مصادر التمويل الرئيسية للبنوك، وتتنظر الى مخاطر التسهيلات الائتمانية على أنها نسبة التسهيلات الممنوحة للأصول.

الحدود الزمنية: تتحدد الدراسة في الفترة ما بين العام 1996-2012

8.1 محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة في صعوبة الوصول الى البيانات المالية الخاصة بتكلفة التمويل، وقلّة المراجع الحديثة التي تناولت موضوع الدراسة.

9.1 المصطلحات الإجرائية:

تكلفة المصادر الرئيسية للتمويل:

هي معدل التكلفة الذي يدفعه البنك للمقرضين (المودعين) نظير اقتراض أموال يستخدمها البنك لغايات الاستثمار، وتشمل التكلفة (تكلفة الودائع، وتكلفة الاقتراض)

مخاطر التسهيلات الائتمانية:

هي الخطر الناتج عن عدم الوفاء بسداد الفائدة او أصل التسهيل الائتماني الممنوح، يتم قياس تلك المخاطر بحساب نسبة التسهيلات الممنوحة على الأصول.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مقدمة

2.2 هيكل رأس المال ومصادر تمويله في البنوك التجارية

2.3 لجنة بازل II ، III وكفاية رأس المال

2.4 الأزمات المالية والتمويل المصرفي

2.5 تأثير محافظ الاستثمار على المخاطر

2.6 السياسة الائتمانية وإدارة المخاطر

2.7 المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري

2.8 استراتيجية تقييم مخاطر الائتمان

2.9 الدراسات السابقة

1.2 مقدمة:

تعتبر البنوك التجارية من دعائم الاقتصاد الأردني لما تقوم به من عمليات مصرفية متعددة تتمثل في قبول الودائع على اختلاف أنواعها، فهي تقبل الودائع من المواطنين ومن غير المقيمين في الأردن بالعملة الأردنية أو بالعملات الأجنبية وتمنح التسهيلات على اختلاف أنواعها وتفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين والمتعاملين بالعملات الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي، وأنواع أخرى من التسهيلات المباشرة وغير مباشرة، والمشاركة في قروض التجمع البنكي والاكنتاب في إسناد الاستثمارات التجارية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة (الراوي، 2003).

وتسعى البنوك التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تعظيم العائد على رأس المال وضبط المخاطر و توفير النقد اللازم للقيام باستثماراتها و توفير السيولة اللازمة لعملياتها التجارية من التمويل بالديون والودائع. وليصبح التمويل المستخدم مجدياً تضطر البنوك الى توظيفه في اصول تحقق لها العائد المطلوب ضمن نسبة مخاطر مقبولة(رمضان، 2006).

2.2 هيكل رأس المال ومصادر تمويله في البنوك التجارية

يلعب رأس مال المصرف دوراً مهماً ورئيساً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم في جذب المزيد من الودائع الكافية لتأمين سير عمله ونموه وامتصاص أية خسائر غير متوقعة، وتمكنه من متابعة أعماله ونشاطاته ، ولعل سمة التغير في مصادر التمويل تؤثر على محتويات ميزانيتها العمومية من الموجودات والمطلوبات ، (يحيى، 2009، ص15).

ويعرف رأس المال بشكل عام على أنه المبالغ التي يقدمها المؤسسون والمساهمون لاستثمارها في تحقيق أغراض نشاط تجاري (محرز، 2003، ص5). ويستخدم في تمويل العمليات الاستثمارية والتجارية المختلفة والمصدر الأساسي في توفير السيولة المالية الضرورية لتسيير أو تطوير مشروع ما، سواء كان عاماً أو خاصاً (بلعدي، 2008، ص4)

ويعرف هيكل رأس المال بالمزيج من القروض وحقوق الملكية الذي يترتب عليه إحداث التوازن بين العائد والمخاطرة (الأغا، 2005، ص7). وتميل البنوك الى استخدام أموال الملكية أولاً، وبعد ذلك تلجأ الى التمويل الخارجي، وذلك حسب نظرية Pecking Order فإن هذا يعني أن البنوك الرباحة سوف يكون لديها أموال متولدة داخليا عن طريق الأرباح، مما يعني أنها سوف تستخدم الرفع المالي بدرجة اقل (Myers and Majluf. 1984). (Shah and Khan, 2007). وتجدر الإشارة الى أن قرارات التمويل تأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين هما التكلفة والمخاطرة. مما يؤدي الى استخدام التمويل الاقل تكلفة لتوفير المزيج التمويلي الناجم عنه من عناصر التمويل المختلفة مع ضرورة وجود المزيج التمويلي المتناسق بين مكونات مصادر التمويل وحجم الاستثمارات في الأصول، وحتى يمكن تحقيق الأمان والحد من المخاطر المالية، يلزم الامر تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الأصول يفوق معدل الفائدة التي يتم دفعها للدائنين، وإلا وقع البنك في دائرة الفشل المالي.

تعتبر دراسة العلاقة بين الهيكل التمويلي و تكلفة الأموال من أهم القضايا المعاصرة للإدارة المالية، إذ يدور يرى الباحثون امكانية وجود هيكل مالي أمثل ، يؤثر على قيمة البنك ويفسر السلوك التمويلي للبنوك، لأنه وكما يقول (E.BRIGHAM &L. GAPENSKI)، فإن كل

نظريات الهيكل المالي تحاول تفسير كيفية تأثير الهيكل التمويلي على كل من تكلفة الأموال وقيمة البنوك او القيمة المضافة لها.

وفي الواقع هناك وجهتي نظر: الأولى خاصة بالباحثين مودجيلياني وميلر(م. جبار، 2001)، والتي مفادها أنه ليست هناك علاقة بين الهيكل المالي وبين كل من تكلفة الأموال وقيمة البنوك. أما الثانية، والتي تبلورت فيما بعد في صورة نظرية الهيكل التمويل الأمثل، فهي ترى أن وجود اثر بين تكلفة الأموال وقيمة البنك من خلال تأثير كل من الوفورات الضريبية وتكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة والنظريات البديلة لقرار الاقتراض.

إن تكلفة مصادر التمويل هي تكلفة رؤوس الأموال المتاحة اللازمة للاستثمار أي حجم الأموال المعروضة في السوق المالي ومدى علاقتها بالأرباح الممكن تحقيقها من جراء اتخاذ القرار الاستثماري، فزيادة تكلفة مصادر التمويل تدفع بالبنوك الى الأخذ بالاستثمارات في استثمارات ذات مخاطرة عالية لتحقيق عائد أكبر تغطي به كلفة مصادر التمويل وتحقق أرباحاً للمساهمين(Bernanke, Gertler, and Gilchrist, 1996). ويعتمد التمويل على مصادر داخلية من أهمها أموال المستثمرين ورأس المال المدفوع، ومصادر خارجية وهي الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية(الودائع والاقتراض) فالبنوك تحصل على هذه الأموال بتكاليف يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة (كراجة وآخرون، 2000، ص15). و يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي ، واحتياجات البنك المالية - أي انه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية.

وقد نالت تكلفة التمويل الكثير من الأهمية والدراسة والتحليل ، وهناك تباين في وجهات نظر الكتاب في تحديد المفهوم واستخدامه فالبعض يستخدم تكلفة التمويل والبعض الآخر يستخدم

تكلفة رأس المال، كنتيجة للتمييز بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال، ويعبر الهيكل المالي في البنك عن كل مصادر الأموال سواء أكانت مقترضة لآمد قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وكذلك مصادر التمويل المملوكة، في حين يتضمن هيكل رأس المال مصادر التمويل طويلة الأجل فقط (المقترضة والمملوكة) والفرق بين الاثنين هو دور مصادر التمويل قصيرة الأجل، والتي يتم استبعادها عند احتساب تكلفة التمويل وفق مفهوم رأس المال، بسبب عدم استقرارها ولعدم اتسامها بالديمومة ولضعفها في خلق الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل (الزبيدي، 2000).

وتعرف تكلفة رأس المال أنها معدل العائد المطلوب من قبل موردي رأس المال لاستقطاب أموالهم، مع ثبات المخاطر فإن المشاريع ذات العائد الأعلى من تكلفة رأس المال سوف ترفع من قيمة المنشأة (Gitman,2000)، (الآغا، 2005، ص59). كما عرفت بأنها تشمل فقط التمويل طويل الأجل فقد عرفت بأنها ذلك الجزء من مصادر التمويل طويل الأجل التي تتمثل في قروض طويلة الأجل وحقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة إن وجدت(هندي، 2008، ص527).

وتعتبر تكلفة رأس المال حلقة أساسية بين القرارات الاستثمارية طويلة الأجل وهي تستخدم لتقييم الاقتراحات الاستثمارية من حيث زيادتها أو إنقاصها لسعر سهم البنك، ولعل من أهم القرارات التي يهتم بها المدير المالي تتمثل في تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والمملوكة بشكل يضمن تحقيق أفضل استخدام لها وتقاس تكلفة مصدر التمويل بالطريقة التي يقاس بها معدل العائد الداخلي (Brigham, 2002).

وتتضمن الإدارة المالية في البنوك تحقيق جملة فوائد من خلال سعيها لحساب وتقدير المعدل الموزون للتكلفة الكلية للتمويل وتكلفة كل عنصر من عناصر التمويل بشكل مستقل، ويمكن إجمال تلك الفوائد فيما يلي (عبد العزيز، 1997، ص133):

1. إن حساب تكلفة التمويل لكل عنصر من عناصر التمويل سوف تمكن الإدارة المالية من اختيار انسب تلك المصادر من ناحية التكلفة، حيث يقتضي المنطق المالي، وعند تساوي الشروط الأخرى المرتبطة بكل مصدر والمصاحبة له ، أن يختار المصدر الذي يحمل البنك اقل تكلفة ممكنة .

2. تستخدم تكلفة التمويل كمعيار للمفاضلة بين المقترحات الاستثمارية الممكن أن تستخدم فيها الأموال .

3. يفيد حساب تكلفة التمويل في المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية ذاتها وتحديد مدلولاتها ، إضافة إلى دوره في قرارات الأسعار والربط بين قيام المنشأة في الأسواق المالية وبين هيكلها المالية .

4. إن العديد من القرارات المالية من ضمنها تلك القرارات المرتبطة بإيجار الموجودات وإعادة تمويل السندات ، يستخدم حسابا دقيقا لتكلفة التمويل .

5. إن تعظيم القيمة السوقية للبنك كهدف استراتيجي للإدارة المالية يستلزم أن تكون تكلفة جميع العناصر التي تشكل مدخلات البنك بحدودها الدنيا، ولذلك ولغرض تخفيض كلفة التمويل فإن المنطق يتطلب حسابها. وتعتمد عناصر مصادر التمويل على التمويل طويل الأجل، والتمويل المتوسط والقصير الأجل والتمويل طويل الأجل هو التمويل الذي تم أدائه خلال فترة تزيد عن خمس سنوات أو لا يرتبط بفترة استحقاق محددة،

وتستخدم الإدارات المالية المتحفظة هذا النمط من التمويل بشكل جزئي لتمويل أصولها المتداولة بهدف تقليل مخاطر سيولة البنك من خلال الاحتفاظ بحجم أكبر من الأصول السائلة (يحيى، 2009، ص28).

2.3 لجنة بازل II ، III وكفاية رأس المال

إن الأزمة المالية الأخيرة دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 أن الأزمة المالية العالمية يجب أن يستفاد منها لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الإختلالات والأزمات المالية التي تطل تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كإحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة، ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، ويبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان، وقد يخشى بعض مدراء البنوك أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة لبازل على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة أكبر من رأس المال، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة. (معهد الدراسات المصرفية، 2012 ص3)

و تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:

(1) تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي -

Tier1 مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها

أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات

القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند - Tier 2 - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيّدة لخمس

سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على

المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة

عملاً بالاتفاقات السابقة.

(2) تشدّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة

والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض

متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وذلك لتغطية الخسائر

الناجمة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

(3) تُدخّل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage Ratio -

- وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن

المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر،

وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق

لمتطلبات المخاطر الأساسية.

4) يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إبتاع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

5) يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها. (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص3-4).

2.4 الأزمات المالية والتمويل المصرفي Financial crises and banks funding

تتشابك الأزمات المالية والتطورات لتجعل من التمويل المصرفي يؤثر بشدة في بناء جانب ضعيف من الأصول في الميزانيات العمومية و الى حدوث مشاكل مستعصية ناجمة عن التمويل (Borio, 2009) ، و تبرز الأزمات المشاكل المتزايدة ضعفا في نوعية الأصول الأساسية، فهي عادة ما تدفع الى عرض كبير في الأصول الذي بدوره يؤدي الى انخفاض أسعارها، وتؤدي اختلافات هياكل التمويل المصرفي ، مثل الإفراط في اللجوء الى تمويل الديون التي تنعكس تاريخيا على نسبة الرافعة المالية العالية. كما الزيادة في تمويل الديون الى زيادة مخاطر الافلاس وتدهور جودة الأصول المصرفية.

تتميز الأزمات المالية الكبرى في عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات للبنوك (Karim et al, 2012)، وفي حالات عديدة كانت المخاطر ذات أبعاد منتظمة وساعدت على نشر الأزمات عبر البلدان ، وبينت أوجه القصور في التدابير القائمة من مخاطر التمويل على نطاق منظومة البنوك (Fender, and McGuire 2010) ، و يمكن تصنيف الأزمات المالية للبنوك الى أزمات العملة وأزمات الديون السيادية، فأزمات العملة التي تقع في معظم الأحيان تليها الأزمات المصرفية وأزمات الديون السيادية، والروابط بين الأزمات المالية والتمويل المصرفي تكون أقوى خلال الأزمات المصرفية، فهي تنشأ أساسا من تدهور الأسس الاقتصادية ولا سيما انخفاض جودة الأصول (Borio and Lowe 2002 p 44).

غالبا ما تنشأ الأزمات المصرفية من الائتمان الناجم عن تسعير الأصول في دورات الازدهار والكساد, عندما يبني البنك توقعاته على قطاع محدد من الأصول مثل العقارات او الأسهم , فإذا حدث وأفلس المقترضين وتراجعت أسعار الأصول فإن هذا يؤدي الى ارتفاع حاد في القروض المتعثرة وبالتالي تآكل القوة المالية للقطاع لمصرفي (Van Rixtel 2002) , وقد زادت الأزمات المصرفية باعتماد البنوك على مصادر محددة من التمويل , مع نمو متزايد التعقيد في منح التسهيلات , أدى ذلك الى اختلالات تطورت الى أزمات مالية منتظمة. نقاط الضعف هذه متعلقة بتركيبة التمويل من حيث نوع الائتمان , حيث أظهرت الأزمات المصرفية العالمية أوجه القصور في نماذج الاعمال بالتمويل قصير الأجل , وكشفت الأزمات المالية مشاكل خطيرة مع أدوات التمويل في مجال التمويل المنظم ونوعية الأصول الأساسية , والتي تضمنت الأوراق التجارية المدعومة بالأصول والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (Rixtel and Criado 2010).

الأزمة المصرفية العالمية 2007-2009

خلال الأزمة المصرفية العالمية شهدت البنوك صدمات غير مسبقة في نماذج التمويل, سواء من حيث الوصول الى الأسواق والتكلفة . وكان النشاط العالمي الكبير للبنوك قد وصل بها لعدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات بشكل كبير , مما يعرضهم لنقاط الضعف الرئيسية (CGFS 2010) وخاصة البنوك الموجهة للاستثمار , حيث ركزت بشكل خاص على الاستدانة في نظام هياكل تمويلها (Kalemli-Ozcan et al 2012) خاصة من خلال التمويل قصير الأجل اكثر من استخدام أسواق إعادة الشراء والأوراق التجارية. مما أدى الى نمو كبير في إجمالي الموجودات مدعوما بمستويات منخفضة من حقوق الملكية (Brunnermeier 2009 ; Van Rixtel and Criado 2010)

2.5 تأثير محافظ الاستثمار على المخاطر

تشير الدراسات الى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والمخاطر, كما أن تخفيف القيود النقدية (التسهيلات النقدية) يعزز من المخاطرة (Fishburn and Porter,1976).

فالعائد الحقيقي على انخفاض الأصول الآمنة يؤدي الى انخفاض في الوزن في المحافظ، فالبنوك التي تعتمد سياسة عدم التشدد في ضبط المخاطر risk-neutral تزيد من طلبها على الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر, أما البنوك التي تعتمد سياسة التشدد في ضبط المخاطر risk averse فهي تعمل على التشدد في طلبها على مصادر التمويل و تعتمد على المصادر الأقل تكلفة فتقل استثماراتها وربحيتها في سبيل تقليل نسبة المخاطر التي تتعرض لها، Fishburn and (Porter,1976). بالتالي هناك حاجة للمطابقة بين العائد المتوقع على الالتزامات والعائد على الاستثمار (rajan,2005)

عندما تواجه البنوك التجارية صدمات في المحافظ والأرباح تتفاعل عن طريق شراء أو بيع الأصول بدلا من توزيع الأرباح او زيادة رأس المال (Adrian and Shin, 2009), أي أنها لا تتشدد في نوعية المحافظ, ولكن لذلك تبعات على سياسة المخاطرة للبنك، فتخفيف السياسة النقدية تخفض من أسعار الأصول . كما ان حقوق الملكية ستزيد مما سيدفع البنك الى تخفيض الرافعة المالية عن طريق زيادة طلب البنك على شراء الأصول، هذا التفاعل يعمل على زيادة تكاليف الأصول, مما ينتج عنه نظام مصرفي اكثر هشاشة وأكثر عرضة للصدمات السلبية لتكلفة الأصول, وبالتالي أكثر خطورة. (Similarly, Acharya and Naqvi, 2010)

2.6 السياسة الائتمانية وإدارة المخاطر

إن السياسة الائتمانية تمثل قدرة كبيرة في توجيه العمل المصرفي نحو الأمان حيث أن للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية وتأكيداتها على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروسة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام (فولكرتس، وآخرون، 1998) .

فعند وضع السياسة الائتمانية لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من أجل التعرف عليها والعمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات وإجراءات وضوابط لمتابعتها والسيطرة عليها ، فمن المسلم به بأن طبيعة القوانين والنظم والضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها (Basele Committee on Banking Supervision 1997).

- وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف ماليا وإداريا.

- وضع السياسات و الضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من

قبل مجالس إدارات وكبار المساهمين والمدراء التنفيذيين في المصرف.

- تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات

المحاسبية والتنظيمية والية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي و آلية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركيز المخاطر.

- ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات واليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسؤوليات مما ينجم عنه الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.

أن مستوى فعالية وأداء السياسة الائتمانية ودورها في مواجهة المخاطر المعرض لها المصرف ترتبط بخمس أمور رئيسة (فولكرتس، مرجع سابق):

1- كفاية رأس المال الأساسي بهدف التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر، وخلق الحافز والدافعية لإدارة المصرف بالشكل السليم والملائم بحيث يتم مراعاة اخذ مخاطر السوق مثل مخاطر النقد الأجنبي ومخاطر أسعار السلع وأسعار الفائدة ومخاطر الملكية بعين الاعتبار.

2- أهلية أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين والمديرين التنفيذيين وإمكاناتهم

المهنية.

3- نوعية النظم الإدارية ومستوى الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي.

4- وضوح وشفافية الهيكل الإداري والصلاحيات والية تدفق المعلومات بين المستويات

الإدارية المختلفة.

5- مستوى أداء السلطات الرقابية.

إن هدف الإدارة الائتمانية هو العمل من أجل زيادة الإيراد كما حدده البنك و بالتالي إضافة قيمة إضافية للبنك عن طريق منح قروض لزيائن موثوقين، ففي قلب النظام المالي هناك نظام الائتمان، و التي تقوم البنوك بموجبه باتخاذ قرارات حول الائتمان والمصدقية الافتراضية للمقترضين(الحسيني، عمان، 2000).

إن قرار منح الائتمان أو رفضه يجب أن يتم لكل طلب مقدم فإذا كان القرار ايجابي فان الخطوة التالية هي تحديد قيمة أو حجم الائتمان الممنوح و تقييم و تحديد و مراقبة مجالات الائتمان، فتقريباً معظم صفقات الأعمال تعتمد على الائتمان لأنها شريان الدم أو حياة القطاعات المختلفة كما و تصل إلى الحياة اليومية لأي شخص.

2.7 المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري:

أن طبيعة العمل المصرفي تحمل مجموعة من المخاطر، بحيث يجب على أي سياسة مصرفية، وعلى وجه الخصوص السياسة الائتمانية أن تأخذ عند صياغتها طبيعة هذه المخاطر، وان يتم وضع السياسة على ضوء تقييمها واتخاذ الإجراءات على أساسها، والمخاطر هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة(القرى، محمد، 2001، 235، ص 31).

ونستطيع القول بأن المخاطر، هي عدم التيقن من حدوث النتائج المطلوبة.

إن الغرض من قياس درجة المخاطر هو ليس إلغائها لأن هذا غير ممكن بل السيطرة عليها وإدارتها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على نتيجة القرار الذي نريد اتخاذه، ومن أهم هذه المخاطر التي تواجهها المصارف:

1) المخاطر الائتمانية:

وهي من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيسي، ولا تنطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تنسحب على سائر الموجودات الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية وخارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، وتنشأ عنها مشاكل كبيرة وخطيرة بسبب التقصير في تصنيف وتحديد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهةها مع وقف احتساب العوائد المتعلقة بها، مما يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديداً لموجودات المصرف كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحه لأطراف ذوي العلاقة كمنح الائتمان لأفراد أو مؤسسات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار (شاهين، 2005، ص8).

وتتضمن المخاطر الائتمانية درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض (Loan Losses) المتمثلة بالديون المشطوبة وتأخير التسديدات، ومن الصعب تقدير المخاطرة الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض. ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذه المخاطر: تنوع القروض حسب شرائحها، وتنوعها قطاعياً وجغرافياً، ووجود الضمانات، وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة. (الشماع، 2002، ص94).

2) المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تثير أخطاء البنوك مخاطر ناتجة عن أخطاء ترتكب في البنك ومنها عدم متابعة البنك أحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها(عمان، 2005).

كما قد تنتج تلك الأخطاء عن عدم الكفاءة والتي يمكن أن تكون ناتجة عن نقص في طاقم الموظفين أو ناتجة عن الهيكل التنظيمي. ويمكن إصلاحها عدم الكفاءة أو معالجتها عن طريق مراجعة مديري الائتمان إجراءات المصادقة على قائمة الحساب عن طريق القيام بزيارات إدارية وهي زيارة للموظف المسؤول عن التعامل مع مذكرات البضائع المستلمة وأخيراً عن طريق القرار إما بقبولها أو اتخاذ سلسلة من الإجراءات القاسية (Bass 1979).

3) مخاطر أسعار الفائدة

من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصارف هي مخاطر أسعار الفائدة، التي تنشأ نتيجةً للتغيرات في أسعار الفائدة والتي لا تتناسب مع الحالة الافتراضية للبنك، مما يسبب مخاسر في المصرف ويؤثر على موجوداته والتزاماته، فالبنك يمنح تسهيلات بسعر الفائدة السائدة وقت المنح، مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معوم، ثم اضطر البنك خلال أجل القرض الى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، وهكذا يتعرض المصرف الى درجة من التقلبات في أرباحه (الشماع، 2002، ص92).

4) المخاطر التشغيلية:

أن من أهم الأدوار التي تلعبها السياسة الائتمانية، هو وضع الضوابط التي من شأنها التقليل من الأخطاء ووضع الضوابط لمواجهة أعمال الغش أو التقصير أو أي نشاطات أو ممارسات من شأنها أن تلحق الضرر بمصالح المصرف سواء عن طريق عملاء المصرف أو المتنفذين في إدارته أو الموظفين أو عبر تجاوز الصلاحيات والتعليمات والأنظمة أو بالاندفاع في ممارسات شديدة المخاطرة، ناهيك عن المخاطر التشغيلية المرتبطة بتعطّل الأنظمة التكنولوجية أو الحوادث الطارئة (Koch, 2005).

2.8 إستراتيجية تقييم مخاطر الائتمان Credit Risk Evaluation Strategy

البنوك المقترضة تفضل الاستثمارات الخطرة التي تعطي مردوداً عالياً في حالة ايجابية النتائج ، لكنها تتطوي على خسائر كبيرة للمساهمين في حالة فشل الاستثمار (Keeley,1990). فإن العائد العالي من الاستثمارات ذات المخاطر العالية يتم به تعويض ارتفاع تكلفة المطلوبات من البنك، ومع ذلك فإن المستثمرين لا يمكنهم مراقبة محفظة البنك الاستثمارية، والبنك لا يستطيع ان يلتزم بسياسة الحكمة بالاستثمار بشكل دائم، فالزيادة في المخاطرة تحدث حتى في حالة التوازن وتسعير مصادر التمويل للبنك بشكل صحيح (Keeley, 1990). وتترايد أهمية التحليل الائتماني (Credit Analysis) في الوقت الحاضر نظرا لأهمية وخطورة منح الائتمان فالبنوك تعمل على وضع منهاج لها يستهدف قياس المخاطرة الائتمانية للتعرف عما إذا كانت المخاطرة مقبولة أم غير مقبولة مع تحديد السعر المناسب استيفائه مقابل تلك المخاطرة، فالبنوك تنظر الى سعر الفائدة على أنه يقابل تكلفة التمويل والمصرفيات الإدارية إضافة الى القدر الذي تراه مناسباً لتأمين نفسها ضد المخاطر الائتمانية المختلفة.

وتقوم السياسات الائتمانية على وضع الأسس للقيام بالمراجعات الدورية لملفات التسهيلات الائتمانية الممنوحة وتصنيف الأصول وتكوين الاعتمادات على أساس دوري، لأهميتها في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمتابعة ومراقبة الائتمانات المتعثرة التي على ضوء نتائجها يتم تحديد مستوى تشديد ممارسات الإقراض ومعايير منح التسهيلات الائتمانية واتخاذ السياسات المتعلقة بتقييم الضمانات وعكس وتسجيل المخاطر الملازمة للعمليات المصرفية داخل وخارج بنود الميزانية لتحديد مستوى رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر بشكل يكفل تعزيز قوة المصرف المالية (Koch & Scott, 2005).

وتهتم البنوك في نمو القروض التي لا نقل أهمية عن نمو الإيرادات، حيث ان عناء نمو القروض هو في صعوبة تقييم نوعية المقترضين الذين يقوم البنك بتقديم الخدمة لهم ، ويعتبر نمو القروض عن معدلها ان البنوك تستهدف أسواقا جديدة ، او ان لديها قاعدة رأسمالية منخفضة التكلفة تسمح لها بتخفيض العائد من هذه القروض ، ومن جهة اخرى فان ارتفاع نسبة القروض عن معدلها يعني ان البنوك تسعر أموالها بثمن اكثر بخسا ، وتخفف من معايير ائتمانها ، وبطريقة اخرى تشجع المستثمرين على القيام بأعمالهم. (Peter S.Rose and Sylvia C. Hudgins 2010)

فيما تعتبر الودائع اكثر مصادر التمويل للبنوك وقلها تكلفة ، ويعطي نمو الودائع لدى البنوك مؤشرا لقدرة البنوك على الإقراض.

هناك عدة عوامل مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر لحجم الودائع :

أولاً : تكلفة هذه الأموال يعتبر أمراً مهماً، فالبنوك التي تنمو ودائعها من خلال تقديم أسعار فائدة أكثر سخاءً لا تعتبر في نفس الموقف التنافسي للبنوك التي تنمو ودائعها بمعدلات أسعار فائدة أقل .

ثانياً : نمو الودائع يجب أن يخضع للتحليل في سياق نمو القروض وسياسة إدارة البنك عن نمو القروض والودائع

ثالثاً : أن تراكم الودائع خاصة ذات معدلات الفائدة العالية تعتبر سيئة لأرباح البنك إذا كان البنك لا يستطيع تغطية كلفتها من أرباح تشغيلها. (Peter S.Rose and Sylvia C. Hudgins . 2010)

فإذا كانت جودة الائتمان للبنك في تراجع بسبب القروض المتعثرة والأصول، فإن أرباح البنك ورأس المال قد يكون في خطر .

القرض المتعثر هو القرض الذي مرَّ على فترة سداد فائدته أو أصله أكثر من 90 يوم ، وعادة ما يتم تقييمه كنسبة مئوية من القروض المستحقة ، صافي الفوائد المعدومة تمثل الفرق بين القروض التي يتم شطبها و أي مبالغ تم استردادها في وقت سابق من القروض المعدومة.

وتساعد نسبة القروض الى الودائع على تقييم السيولة للبنك ، وتبين سياسة البنك إذا كان مخاطر او متحفظ، فإذا كانت النسبة مرتفعة جداً يمكن أن يكون البنك عرضة لأي تغييرات مفاجئة في قاعدة ودايعه ، وعلى العكس فإنه إذا كانت النسبة منخفضة جداً فهذا يعني أن البنك لا يقوم بتشغيل أصوله كما ينبغي . (Koch, T.W & Scott, M.S , 2003)

2.9 الدراسات السابقة:

دراسة مهدي (1993) بعنوان: "اشتقاق وتصميم المحفظة المثلى للاستثمار في الأسهم السعودية".

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من النماذج المتقدمة لنظرية المحفظة في تصميم نموذج مبسط مستمد منها لاشتقاق وتصميم المحافظ المثلى من البدائل الاستثمارية المختلفة، كما هدفت إلى دراسة النموذج المقترح في سوق الأسهم السعودية للكشف عن كفاءته في اشتقاق المحافظ المطلوبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن سوق الأسهم السعودية يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة فيما يتعلق بتصميم واشتقاق المحافظ الاستثمارية المثلى، حيث أن عينة الدراسة المكونة من (30) شخصاً أظهرت انخفاض مستوى المعرفة الكافية بسياسات التنويع الاستثماري في المحافظ المالية، مما ينعكس سلباً على أداء هذه المحافظ وعلى الاستقرار المالي للسوق السعودي.

دراسة (حنا، 2002) ، بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات

الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها: -ضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط محافظ الأوراق المالية لديها مما يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية من ناحية وتحقيق البنوك لمعدلات عائد معقولة على استثماراتها، ضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للحفاظ على التنويع الأمثل للمحفظة الذي يحقق المستوي

المرغوب من العائد وفي ظل مستوى محدد من المخاطر وتحقيق الكفاءة في اختيار الأوراق المالية، يجب مراعاة التوزيع الأمثل لمخصصات المحفظة على الاستثمارات الفردية التي تتكون منها بطريقة تجعل مخاطر المحفظة عند حدها الأدنى.

دراسة (Kofman, 2004) بعنوان:

The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance

هدفت الدراسة إلى إيضاح انعكاس تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال بازل II على الأداء المالي للمصارف، وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء، يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية، حيث تحفز اتفاقية بازل II المصارف على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر، وتبني منهجيات أكثر تقدماً في تحديد وقياس المخاطر المصرفية، وخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال المدخل المستند للتصنيف الداخلي IRB. واعتبرت الدراسة أن العمل وفق مقررات بازل II يعتبر استثماراً وليس مجرد تكلفة، وذلك للمنافع التي تجنيها المصارف عند الالتزام بمعايير الإطار الجديد.

وأكدت الدراسة على أهمية استخدام مدخل التصنيف الداخلي IRB لقياس المخاطر الائتمانية، والذي يدعم عملية اتخاذ القرار عند منح الائتمان من حيث: (1) التمييز بين المقترضين من حيث درجة المخاطرة، وذلك وفقاً لقياس كمي، (2) التمييز بين مخاطر التسهيلات الائتمانية فقد أشارت الدراسة إلى أن مدخل IRB يساهم في تحديد وتمييز مخاطر التسهيلات الائتمانية، (3) تحسينات المخصصات أنه باستخدام مدخل التصنيف الداخلي تتحقق القدرة على تحديد وقياس احتمالية تعثر المقترض وحجم الخسائر المتوقعة بدقة، وعليه تستطيع

المصارف تحسين قيمة احتياطات المخصصات اللازمة لحماية رأس المال من الخسائر المتوقعة، كما توصلت الى إن الاستثمار في أدوات ومقاييس متقدمة في إدارة وقياس المخاطر، يجعل إدارة المؤسسة تتوجه نحو الأعمال والأنشطة التي تتولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

دراسة الشريف (2005) بعنوان: "عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم عوائد ومخاطر الاستثمار في البنوك العاملة في قطاع غزة وكيفية قياسهما، وشملت عينة الدراسة ثلاث بنوك تجارية عاملة في قطاع غزة، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التنويع في الاستثمارات وتأثيره على المخاطر، وقد تبنت الدراسة نموذج ماركوتز Markowitz في ظل افتراض إمكانية الإقراض والافتراض. وفي نتائج الدراسة أوضحت الباحثة أن هناك علاقة بين المخاطر الكلية والمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق، ومخاطر القوة الشرائية، وهي مصادر المخاطر الكلية التي تلحق بالمنظمة عند التقليل من تطبيق سياسة التنويع.

دراسة (الأغا، 2005)، بعنوان أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على

الاستثمار "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين"

هدفت هذه الدراسة لتقييم هذه العلاقة ومعرفة مقدار تأثيرها على معدل العائد على الاستثمار، من خلال تطبيق الدراسة على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، حيث تم أخذ عينة مكونة من (15) شركة خلال الفترة (1999 - 2003). واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل القوائم المالية - لشركات العينة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة عكسية بين تكلفة التمويل المقترض ومعدل العائد على الاستثمار،

وكذلك وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على مصادر التمويل (الممتلكة والمقترضة) وتكلفة هذه المصادر، كما أثبتت الدراسة كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار، وأوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية وتخفيض التمويل بالقروض.

دراسة (Hou, et, al, 2006) بعنوان:

"What Fundamental Factors Drive Global Stock Returns "

والتي هدفت الى التعرف على مدى قدرة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في توضيح الاختلاف في متوسط العائدات الأسهم العالمية، اعتمدت الدراسة على عينة بلغت 26615 سهم عادي عبر 49 دولة و 34 صناعة، في الفترة من العام 1975، وحتى العام 2003 باستخدام العائد الشهري للسهم، حيث توصلت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لكل من الزخم (سلوك سعر السهم للفترة السابقة) ومعدل نصيب السهم من التدفق النقدي من العمليات التشغيلية على عائد السهم يفوق تأثير عائد محفظة السوق وأن القدرة التفسيرية لنموذج CAPM ترتفع بعد إضافة الزخم ومعدل نصيب محفظة السوق، السهم من التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للنموذج.

دراسة أحمد (2008) بعنوان: "تحليل محفظة الاستثمار في المصارف التجارية

اليمنية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية اليمنية الخاصة".

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع محافظ الاستثمار في المصارف التجارية اليمنية، ومعرفة وتحليل العوائد والمخاطر المالية للمحافظ الاستثمارية للمصارف وشملت عينة الدراسة 5 مصارف تجارية يمنية، وتم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية، وقد شملت فترة تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة السنوات من (1998-2004م). وأوضحت نتائج الدراسة إن زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية يؤدي إلى زيادة استثمارات تلك المصارف في القطاعات الاقتصادية، متى ما كانت هناك إدارة استثمارية فاعله تعزز دور المصارف التجارية في تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية المنتجة، كما أوضحت النتائج أن إتباع إستراتيجية التنويع للمحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية يعمل على توزيع المخاطر وتجنب الخسائر المحتملة من ناحية، وتنمية إيراداتها من ناحية أخرى، وأظهرت أيضاً نتائج التحليل بشكل عام أن العائد المتوقع لمحافظ معظم المصارف المشاركة في الدراسة هو أقل من العائد المتوقع لمحظة السوق وهذا يشير إلى ضعف ربحية المصارف التي حققتها خلال سنوات التحليل.

دراسة (عثمان، 2008) بعنوان: اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك

دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's ،

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان على قيمة البنوك وتشمل مبادئ الاقراض الجيد وتجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية والتامين على الائتمان والرقابة على الائتمان واستراتيجية البنك ودراسة اهمية ادراك البنوك التجارية الاردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد او التعثر الائتماني واثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الاسهم . وقد خلصت نتائج الدراسة الى وجود اثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان كما

اظهرت الدراسة اهمية المحافظة على تركيبية ونوعية المحفظة الائتمانية والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة وذلك للمحافظة على قيمة البنك.

وقد أكدت الدراسة على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

دراسة (نور، 2008) بعنوان: "المحافظ الإستثمارية وأثر تنوع مكونات المحفظة في تخفيض مخاطرها".

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حقيقة ومفهوم المحافظ الاستثمارية، والتعامل الأمثل معها وفق أسس صحيحة، وتنويع الاستثمار بالشكل الأمثل للحد من المخاطر المترتبة على التعامل بهذه المحافظ. وقام الباحث بتطبيق مقياس شارب على أداء البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية من 2003-2007، وتكونت عينة الدراسة من (10) بنوك اردنية. وأظهرت نتائج الدراسة أنه يتوجب عند قياس أداء المحفظة أن يأخذ المستثمرون في عين الاعتبار كل من العائد الذي حققوه والمخاطرة التي تحملوها. وبالتالي، مهما كانت المقاييس المستعملة، يجب أن تتضمن هذه المعامل بالنسبة للعائد، ويجب التركيز على العائد الكلي للمستثمر والذي يتضمن كل من مكون الدخل ومكون الأرباح الرأسمالية.

دراسة (عبيدات، 2008) بعنوان: استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية "دراسة تطبيقية في بورصة عمان"

هدفت الدراسة الى بيان مدى التفاوت بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية للسهم العادي الذي مرده كلفة التمويل واعتمد الدراسة على استخدام كلفة التمويل كمعدل خصم من خلال نموذج خصم التوزيعات في حالة النمو الثابت والنمو الصفري للشركة المرفوعة والشركة غير المرفوعة لحساب القيمة الحقيقية للأسهم واعتمد الدراسة على عينة من الشركات الصناعية في بورصة عمان خلال الفترة (1997-2006) ، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن التفاوت أقل من القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للشركات المرفوعة في حالة النمو الثابت، وكان التفاوت أكبر بين متوسط القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للشركات غير المرفوعة في حالة النمو الصفري، كما أشارت الدراسة الى ارتفاع القيمة الحقيقية للسهم العادي عند استخدام المعدل الموزون لكلفة رأس المال أساس حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي، كما بينت الدراسة أن أسعار أسهم الشركات مقيمة بأعلى مما تستحق في بورصة عمان.

دراسة (Soh Wei Ni. 2009) بعنوان:

The Effect of Financial Risk on the Earnings Response in Thailand

Banks' Stock

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر الخطر المالي في البنوك التجارية التايلندية حيث اكتشف المحللين بان الإعلان عن العوائد المالية تلعب دورا في التأثير على حركة اسعار لاسهم عندما تكون غير متوقعة، استعمال بيانات سعر السهم وإعلانات عائدات البنوك، بعض المحللين اكتشفوا بان المؤسسات المالية ذات الخبرة المحدودة واعلانات العائدات في الحقيقة تؤثر على قرار المستثمر بالمتاجرة على اسهم البنوك وقد اشارت نتائج هذه الدراسة بان المستثمرين ينظرون على سعر الفائدة بشكل هام في تقييم استجابة العائدات بين عناصر المخاطر المالية الأخرى.

دراسة (يورقية، 2010) بعنوان:

تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة

هدفت الدراسة الى إلى تحديد تكلفة التمويل المقدم من طرف البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بهدف إبراز المصدر الأقل تكلفة، كما هدفت الدراسة الى وضع قواعد تساعد في تحديد تكلفة التمويل.

حيث توصلت الدراسة الى أن تكلفة التمويل المقدم من البنوك التقليدية تحدد على أساس معدل الفائدة المفروض من البنك التقليدي بالإضافة إلى المصاريف الأخرى التي يتحملها أعوان العجز التمويلي جراء حصولهم على التمويل والتي تتمثل عموماً في مصاريف دراسة الملف ومصاريف التأمين وكذلك مصاريف الرهن العقاري، أما تكلفة التمويل المقدم من البنوك الإسلامية فتتحدد على أساس معدل الربح المفروض من البنوك الإسلامية وذلك في حالة التمويل بصيغ الهامش المعلوم وتتحدد على أساس نسبة مشاركة البنك في نتيجة المشروع في حالة التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة.

كما توصلت الدراسة الى أنه بما أن معدل الفائدة المفروض معلومة في فإن تكلفة التمويل في البنوك التقليدية تكون متساوية، أما في حالة التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة فإن تكلفة التمويل المقدم من البنوك الإسلامية تنخفض كلما انخفضت نتيجة المشروع، وربما تتحول من تكلفة إلى وفر في حالة تحقق خسارة يساهم البنك الإسلامي في التقليل من حدتها، بخلاف البنوك التقليدية التي تزيد من حدة الخسارة التي يتحملها أعوان العجز التمويلي بتحميلهم لأعباء ثابتة واجبة الدفع بغض النظر عن نتيجة المشروع وربما أن تلك الأعباء المالية هي التي تتسبب في إفلاس المشروع.

2.10 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية هو عدم تطرق أي من الدراسات السابقة العربية الى العلاقة بين كلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية في الأردن في البنوك(على حد علم الباحث).

وتتميز الدراسة الحالية في أبعادها التي تناولت في تكلفة مصادر التمويل تكلفتي الودائع وتشمل (الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير، الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري)، وتكلفة الاقتراض والتي تشمل (الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة، سعر اعادة الخصم).

كما تتميز الدراسة الحالية في عينتها التي تناولت البنوك التجارية في الأردن بشكل كامل دون تحديد عينة محددة وهو القطاع الذي يعتبر الأكبر والأهم في تنوع مصادر التمويل، كما تتميز الدراسة الحالية أيضا في توقيتها في الفترة التي اتسمت بالعديد من الأزمات الإقتصادية والسياسية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

3.1 مجتمع الدراسة

3.2 أدوات الدراسة

3.3 أسلوب التحليل الاحصائي

الفصل الثالث

3. منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

1.3 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة : يشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية في الأردن، والتي يبلغ عددها 13

بنكاً وهي :

البنك العربي ش م ع
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
بنك الأردن
بنك القاهرة عمان
بنك المال الأردني
البنك التجاري الأردني
البنك الأردني الكويتي
البنك الأهلي الأردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الاستثمار العربي الأردني
البنك الاستثماري
الأردن/بنك سوسيته جنرال
بنك الاتحاد

2.3 أدوات الدراسة:

تم جمع معلومات وبيانات هذه الدراسة بالاعتماد على المصادر الثانوية وذلك من خلال القوائم المالية ونشرات البنوك الصادرة عن البنك المركزي والبنوك التجارية لعشرة أعوام (1996-2012).

3.3 أسلوب التحليل الإحصائي :

- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.
- اختبار الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين تكلفة رأس المال ومخاطر التسهيلات الائتمانية للبنوك.

قياس تكلفة تمويل رأس المال: وستتم على النحو التالي:

تكلفة الودائع:

- الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير.
- الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل.
- الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري.

تكلفة الاقتراض:

- الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة.
- سعر إعادة الخصم

قياس مخاطر التسهيلات الائتمانية:

مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة / مجموع الموجودات لدى البنوك.

حيث يتم تقدير مخاطر الائتمان بنسبة التسهيلات الممنوحة للاصول (تعد القروض المتعثرة هي افضل في عملية القياس لكن هذه المعلومات غير متوفرة للباحث) , وتزداد المخاطر كلما ازدادت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاصول (George, et.al.,1994)

الفصل الرابع

عرض النتائج وإختبار الفرضيات

4.1 عرض النتائج

4.2 إختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض النتائج وإختبار الفرضيات

بعد جمع البيانات المالية حول العلاقة بين تكلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في الأردن للأعوام 1996-2012، تم الإستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات، حيث تم إستخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الأدوات إستخداماً، وملائمة لقياس تكلفة مصادر التمويل الرئيسية ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في الأردن. تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك لغرض التحليل الوصفي للتغير في تكلفة مصادر التمويل ومخاطر التسهيلات الائتمانية أثناء التسلسل الزمني، وتم إجراء التحليل المناسب لاختبار فرضيات الدراسة.

1.4 عرض نتائج التحليل.

تكلفة مصادر التمويل و مخاطر التسهيلات الائتمانية

يبين الجدول رقم (1) مؤشرات البنوك، تكلفة مصادر التمويل (تكلفة الودائع، تكلفة الاقتراض) ومخاطر التسهيلات الائتمانية (مجموع التسهيلات الائتمانية/مجموع الاصول) خلال الفترة (1996-2012).

الجدول رقم (1)

تكلفة مصادر التمويل ومخاطر التسهيلات الائتمانية

الأعوام	تكلفة مصادر التمويل					مخاطر التسهيلات الائتمانية
	تكلفة الودائع		الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري	تكلفة الاقتراض		مخاطر التسهيلات الائتمانية
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل.	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة		سعر اعادة الخصم		
1996	5.27	8.5	1.075	1.28	8.5	44.26
1997	5.03	9.1	1.186	5	8.29	41.12
1998	4.61	8.21	1.259	6.89	8.27	40.97
1999	4.49	8.3	1.508	5.2	8.63	38.66
2000	4.04	6.97	1.307	5.29	6.79	35.24
2001	3.52	5.81	1.146	4.63	5.54	34.85
2002	2.49	4.43	1.012	3.49	4.92	33.97
2003	1.28	3.14	0.666	2.58	3.13	33.52
2004	0.74	2.46	0.390	2.19	2.88	34.77
2005	0.74	2.91	0.431	3.59	4.94	36.7
2006	1.04	4.62	0.712	5.55	7.23	40.34
2007	1.05	5.44	0.965	5.7	7.33	42.15
2008	1.08	5.46	0.917	5.02	6.67	43.77
2009	0.89	4.94	0.764	3.28	5.42	41.62
2010	0.78	3.53	0.458	2.19	4.29	41.29
2011	0.69	3.4	0.434	2.56	4.4	42.05
2012	0.71	3.77	0.443	3.62	4.96	45.34
المعدل	2.262	5.352	0.863	4.004	6.011	39.448
المعدل العام		2.826		5.006		39.448

أولاً: تكلفة مصادر التمويل

أ. تكلفة الودائع

- يشير الجدول رقم (1)، الى ان الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير شهدت انخفاضاً متتالياً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (5.27%) إلا أنها تراجعت الى (5.03%) في العام (1997) ثم الى (4.61%) في العام الذي تلاه (1998) وتواصل هبوطها الى أن وصلت في العام (2004، 2005) الى (0.74%)، حيث شهدت ارتفاعاً في العام (2006) حيث بلغت (1.04%)، وفي العام (2007) بلغت (1.05%)، وتابعت ارتفاعها في العام (2008) الى أن وصلت الى (1.08%)، إلا أنها عاودت الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى (0.71%) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (2.262%).

ويعزي الباحث ذلك الانخفاض الى السياسيات الاقتصادية في الاردن التي تحاول من خلالها ان تجذب رؤوس الأموال الى الاستثمار لانعاش السوق الأردني، حيث دأبت السياسات الاقتصادية على تخفيض نسب الفائدة لتعزيز الاستثمار والتقليل من الادخار.

- يشير الجدول رقم (1)، الى ان الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل شهدت انخفاضاً متذبذباً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (8.5%) إلا أنها ارتفعت الى (9.1) في العام (1997) ثم انخفضت إلى

(8.21%) في العام الذي تلاه (1998) ووصلت في العام (1999) الى (8.3%)، حيث شهدت بعد ذلك انخفاضاً متتالياً الى ان وصلت الى (2.91%) في العام (2005) ثم ارتفعت الى ان بلغت (4.62%) في العام (2006)، وفي العام (2007) بلغت (5.44%)، وتابعت ارتفاعها في العام (2008) الى أن وصلت الى (5.46%)، إلا أنها عاودت الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى (3.77) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (5.352%).

• يشير الجدول رقم (1)، الى ان الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري شهدت انخفاضاً متذبذباً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (1.057%) إلا أنها ارتفعت الى (1.186%) في العام (1997) ثم ارتفعت الى (1.259%) في العام الذي تلاه (1998) ووصلت في العام (1999) الى (1.508%)، حيث شهدت بعد ذلك انخفاضاً متتالياً الى ان وصلت الى أدنى مستوياتها (0.390%) في العام (2004) ثم ارتفعت الى ان بلغت (0.443%) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (5.352%).

• وقد بلغ معدل تكلفة الودائع (الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير، الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل) خلال فترة الدراسة (2.826%).

ب. تكلفة الافتراض:

• يشير الجدول رقم (1)، الى ان الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة شهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (1.28%) إلا أنها ارتفعت بشكل كبير في العام (1997) الى ان وصلت الى (5.00%) ثم الى (6.89%) في العام الذي تلاه (1998) وهبطت الى (5.2%) في العام (1999)، ثم الى (5.29%) في العام (2000) ثم هبطت خلال السنوات اللاحقة الى أن وصلت الى (3.59%) في العام (2005)، حيث شهدت ارتفاعاً في العام (2006-2008) حيث بلغت (5.02)، إلا أنها عاودت الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى (3.62%) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (4.004%).

• يشير الجدول رقم (1)، الى ان نسبة سعر إعادة الخصم شهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (8.5%) إلا أنها ارتفعت في العام (1997) الى ان وصلت الى (8.29%) ثم الى (8.27%) في العام الذي تلاه (1998) والى (8.63%) في العام (1999)، ثم هبطت خلال السنوات اللاحقة الى أن وصلت الى (2.88%) في العام (2004)، حيث شهدت ارتفاعاً في العام (2005-2007) حيث بلغت (7.33%)، إلا أنها عاودت الانخفاض بعد ذلك الى أن وصلت الى (4.96%) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (6.011%).

- وقد بلغ معدل تكلفة القروض (الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة، سعر اعادة الخصم) خلال فترة الدراسة (2.826%) .

ثانياً: مخاطر التسهيلات الإئتمانية:

- يشير الجدول رقم (1)، الى ان مخاطر التسهيلات الإئتمانية شهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث كانت في بداية الفترة في العام (1996) (44.26%) وفي العام (1997) الى ان وصلت الى (41.2%) ثم انخفضت بشكل متسلسل الى ان وصلت في العام (2005) الى (36.7%)، إلا أنها عاودت الارتفاع بعد ذلك الى أن وصلت الى (43.77%) في العام (2008)، وانخفضت الى (41.29%) في العام (2010)، وبعدها ارتفعت الى ان وصلت الى (45.34%) في نهاية فترة الدراسة العام (2012)، حيث بلغ معدلها خلال فترة الدراسة (39.448%).

2.4 إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة الودائع

ومخاطر التسهيلات الإئتمانية

ولإختبار الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد لقياس مدى وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية. والجدول (2) يبين نتائج الإختبار.

الجدول رقم (2)

تحليل التباين للانحدار للعلاقة بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية

مستوى الدلالة	F (الجدولية)	F المحسوبة	R2 (معامل التحديد)	R (الارتباطية)	DF (درجات الحرية)	النموذج
0.000	3.63	8.301	0.782	0.907	16	معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي حسب ما يشير الجدول (2) وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية. بلغ معامل الارتباط R (0.907) وهو إرتباط طردي قوي بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.782)، أي أن ما قيمته 78.2% من التغيرات في مخاطر التسهيلات الائتمانية ناتج عن التغير في معدل تكلفة الودائع، وهي علاقة معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (20.141) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (3.63)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين (الوسط المرجح

لأسعار الفائدة على ودائع التوفير) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين (الوسط المرجح

لأسعار الفائدة على ودائع لاجل) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

ولإختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام إختبار الإنحدار المتعدد عند مستوى دلالة

إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والجدول (3) يبين نتائج الإختبار.

الجدول رقم (3)

تحليل الإنحدار للعلاقة بين متغيرات تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية

نتيجة الفرضية العدمية	مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	المتغير التابع	تكلفة الودائع
رفض	0.000		4.963		الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير
رفض	0.000	2.12	7.421	مخاطر التسهيلات الائتمانية	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لاجل
رفض	0.001		4.538		الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع تحت الطلب

يشير الجدول (3) أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير ومخاطر التسهيلات الائتمانية على مستوى دلالة عند المستوى ($a \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (T) (4.963) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (2.12)، وعلى مستوى الدلالة (0.000) وهي قيمة أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضيات العدمية البديلة ونقبل الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

كما يشير الجدول (3) إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لأجل ومخاطر التسهيلات الائتمانية على مستوى دلالة عند المستوى ($a \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (T) (7.421) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (2.12)، وعلى مستوى الدلالة (0.000) وهي قيمة أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضيات العدمية البديلة ونقبل الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($a \leq 0.05$) بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع لأجل ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

ويشير الجدول (3) إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري ومخاطر التسهيلات الائتمانية على مستوى دلالة عند المستوى ($a \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (T) (4.538) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (2.12)، وعلى مستوى الدلالة (0.001) وهي قيمة أقل من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضيات العدمية

البديلة ونقبل الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (a≤0.05) بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الحساب الجاري ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (a≤0.05) بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

ولإختبار الفرضية تم استخدام إختبار الإنحدار المتعدد لقياس مدى وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية. والجدول (4) يبين نتائج الإختبار.

الجدول رقم (4)

تحليل التباين للإنحدار للعلاقة بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية

مستوى الدلالة	F (الجدولية)	F المحسوبة	R2 (معامل التحديد)	R (الارتباطية)	DF (درجات الحرية)	النموذج
0.124	3.63	2.434	0.258	0.508	2 14 16	معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي حسب ما يشير الجدول (4) عدم وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين معدل الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية، بلغ معامل الارتباط R (0.508)

وهو ارتباط طردي بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.258)، أي أن ما قيمته 25.8% من التغيرات في مخاطر التسهيلات الائتمانية ناتج عن التغير في معدل تكلفة الاقتراض، وهي علاقة غير معنوية حيث بلغت قيمة f المحسوبة (2.434) وهي أقل من قيمتها الجدولية (3.63)، وعلى مستوى دلالة إحصائية بلغت (0.124) وهي أعلى من القيمة المحددة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين (الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة) ومخاطر التسهيلات الائتمانية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين سعر إعادة الخصم ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

ولإختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام إختبار الإنحدار المتعدد عند مستوى دلالة

إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) والجدول (5) يبين نتائج الإختبار.

الجدول رقم (5)

تحليل الإحذار للعلاقة بين متغيرات تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية

نتيجة الفرضية العدمية	مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	المتغير التابع	تكلفة الاقتراض
رفض	0.259	2.12	1.175	مخاطر التسهيلات الائتمانية	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة
رفض	0.045		2.198		سعر اعادة الخصم

يشير الجدول (5) الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة ومخاطر التسهيلات الائتمانية على مستوى دلالة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (T) (1.175) وهي أقل من قيمتها الجدولية (2.12) ، وعلى مستوى الدلالة (0.259) وهي قيمة أعلى من القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضيات العدمية البديلة ونرفض الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة على مخاطر التسهيلات الائتمانية.

كما ويشير الجدول (5) الى علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر اعادة الخصم ومخاطر التسهيلات الائتمانية على مستوى دلالة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)، إذ بلغت قيمة (T) (2.198) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (2.12)، وعلى مستوى الدلالة (0.045) وهي قيمة أعلى من

القيمة المحددة (0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضيات العدمية البديلة ونقبل الفرضية البديلة.

وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين سعر اعادة الخصم

ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

5.2 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 : النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة الى النتائج التالية:

- (1) انخفضت تكلفة الودائع بشكل عام خلال فترة الدراسة حيث اشارت الدراسة الى ان نسبة الوسط المرجح لاسعار الفائدة على ودائع التوفير شهدت انخفاضا بشكل عام، وبشكل متتالي خلال فترة الدراسة وكذلك الوسط المرجح لاسعار الفائدة على ودائع لاجل والوسط المرجح لاسعار الفائدة على الحساب الجاري شهدت انخفاضا متذبذباً.
- (2) شهدت تكلفة الاقتراض تذبذباً خلال فترة الدراسة مع عدم وجود تغير هام فقد شهدت نسبة سعر إعادة الخصم تذبذباً كبيراً في مخاطر التسهيلات الائتمانية .
- (3) توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين معدل تكلفة الودائع ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية.
- (4) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسط المرجح لاسعار الفائدة على ودائع التوفير ومخاطر التسهيلات الائتمانية.
- (5) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسط المرجح لاسعار الفائدة على الحساب الجاري ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

(6) لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين معدل تكلفة الاقتراض ومخاطر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية.

(7) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسط المرجح لاسعار الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة على مخاطر التسهيلات الائتمانية.

(8) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر اعادة الخصم ومخاطر التسهيلات الائتمانية.

2.5 : التوصيات:

من خلال النتائج توصلت الدراسة الى التوصيات التالية:

(1) ضرورة تنويع المحافظ الاستثمارية للحفاظ على التنويع الأمثل للمحفظة بما يحقق

استمرار مستوى العوائد وضبط المخاطر في البنوك، وهو ما أكدت عليه نتائج الدراسة ومعظم الدراسات السابقة، ومنها دراسة أحمد (2008)، التي أكدت كذلك أن إتباع

إستراتيجية التنويع للمحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية يعمل على توزيع المخاطر وتجنب الخسائر المحتملة من ناحية، وتنمية إيراداتها من ناحية أخرى

(2) تحسين قيمة احتياطات المخصصات اللازمة لحماية رأس المال من الخسائر المتوقعة.

(3) زيادة الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية وتخفيض التمويل بالقروض خاصة في ظل

الأزمات الاقتصادية التي قد تشكل مخاطر على العوائد.

(4) العمل على التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال تحديد سعر فائدة

ثابت وغير معوم على الافتراضات حيث تبين من خلال الدراسة أن هناك مخاطر كبيرة

لتذبذب أسعار الفائدة.

(5) تعميم نتائج الدراسة على البنوك والمؤسسات المالية الاردنية لما لها من أهمية في بيان

المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك جراء كلف مصادر التمويل.

(6) ضرورة اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والتي تتعلق بطرق تحديد وحساب كلفة

مصادر التمويل الرئيسية في البنوك التجارية في الأردن، حيث أن تحديد تلك الكلف

بطريق دقيقة تؤدي الى تقليل المخاطر لدى تلك البنوك بشكل هام.

1. المراجع:

المراجع العربية:

1. أحمد، نبيل (2008) تحليل محفظة الاستثمار في البنوك التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية في عينة من البنوك التجارية اليمنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة والإدارة، جامعة عدن.
2. الأغا، بسام محمد، (2005)، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.
3. الحافظ ، مالك، (2009)، أثر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية، مجلة المنصورة، العدد (12)، ص73-103.
4. الحسيني فلاح، الدوري مؤيد، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، سياسة تخصيص الموارد المالية في المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
5. حشاد نبيل، (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
6. حنفي، عبد الغفار، (2002)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، "ط 1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

7. الراوي، خالد وهيب، (2003)، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
8. رمضان، زياد محفوظ جودة، (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان.
9. الزبيدي، حمزة محمود - إدارة الاستثمار والتمويل، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م
10. الزعابي، تهاني محمود محمد، (2008)، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة.
11. شاهين، علي عبدالله، (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة.
12. الشريف، حرية (2005) عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
13. الشماع، خليل، (2002)، تحليل وتقييم أداء المصرف (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

14. عبيدات، سامر فخري محي الدين، (2008) استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية "دراسة تطبيقية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
15. عثمان، محمد داوود، (2008)، اثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's، رسالة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
16. فولكرتس، ديفيد واخرون، نحو اطار للاستقرار المالي، قسم الترجمة العربية لدى صندوق النقد الدولي، 1998 .
17. القرى، محمد، 2001، مخاطر العمل المصرفي الإسلامي مقارنة بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 20، 235.
18. م. جبار ، "تحول نمط التمويل وضرورة إصلاح السوق المالية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول النظام المصرفي في الجزائر"، الملتقى الوطني حول النظام المصرفي في الجزائر: واقع وآفاق، 6/5 نوفمبر، قالمة، 2001.
19. معهد الدراسات المصرفية ، نشرة توعوية ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص3.
20. مهدي، فاضل (1993) اشتقاق وتصميم المحفظة المثلى للاستثمار في الأسهم السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، 5 (1)، ص303-304.

21. المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، (2007)، مقارنة أداء البنوك

الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2،

ص ص 113-155.

22. نور، محمود (2008) المحافظ الإستثمارية وأثر تنوع مكونات المحفظة في

تخفيض مخاطرها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث المنعقد في كلية

العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Acharya, Vi., & Hassan Na., (2010), **"The Seeds of a Crisis: A Theory of Bank Liquidity and Risk-Taking over the Business Cycle,"** mimeo, New York University.
2. Bas. Richard, (1979), **Credit management**, London Business Book Ltd.
3. Basele Committee on **Banking Supervision: Core Principles for effective banking supervision.** Basle 1997.
4. Bernanke, Be., & Mark Ge, and Simon Gilchrist, (1996), **"The Financial Accelerator and the Flight to Quality,"** Review of Economics and Statistics 78, pp. 1-15.
5. Borio, C (2008): **"The financial turmoil of 2007-?: A preliminary assessment and some policy considerations"**, BIS Working Papers, no 251.
6. Borio, C and P Lowe (2002): **"Assessing the risk of banking crises"**, BIS Quarterly Review, December, pp 43-54

7. Brunnermeier, M (2009): **“Deciphering the liquidity and credit crunch 2007-2008”**, Journal of Economic Perspectives, vol 23(1), pp 77–100.
8. Chorafas. Dimitris. **Risks Management in financial Institutions Printer** , Worcester: Billings Book plan, 1990 .
9. Committee on the Global Financial System (2010a): **“The functioning and resilience of cross- border funding markets”**, CGFS Papers, no 37.
10. Criado, S and A van Rixtel (2008): **“Structured finance and the financial turmoil of 2007-2008: An introductory overview”**, Banco de España Documentos Ocasionales, no 0808.
11. E.BRIGHAM &L. GAPENSKI, **Intermediate Financial Management**, Ill the dryen press, 1987, P.149.
12. Fama, F., & Kenneth R.,(1992) **"The Cross-Section of Expected Stock Returns,"** Journal of Finance 47, pages 427-465.
13. Fender, I and P McGuire (2010b): **“Bank structure, funding risk and the transmission of shocks across countries: Concepts and measurement”**, BIS Quarterly Review, September, pp 63–79.
14. Fishburn, Peter, & Burr Porter, (1976), **“Optimal Portfolios with One Safe and One Risky Asset: Effects of Changes in Rate of Return and Risk,”** Management Science 22, pp73–1064.
15. George H. Hempel , Donald G. Simonson and Alan B. Coleman, (1994), **“Bank Management Text and Cases ,4th Ed** , page 67-68.
16. Gitaman, Laurance J, (2000), **Principles of managerial finance**, 9th edition, copyright by Lawrence J Gitman, USA, 2000.

17. Hou, Kewei, G, Andrew Karolyi, Bong Chankho, (2006) " **what fundamental factors drive global stock returns** " universidade do porto, activities, finance seminars, available at, <http://www.fep.up.pt/investigacao/cempre/index.html>.
18. Kalemli-Ozcan, S, B Sorensen and S Yesiltas (2012): "**Leverage across firms, banks and countries**", Journal of International Economics, forthcoming.
19. Karim, D, I Liadze, R Barrell and E Davis (2012): "**Off-balance sheet exposures and banking crises in OECD countries**", Journal of Financial Stability, forthcoming.
20. Keeley, Michael C., 1990, "**Deposit Insurance, Risk, and Market Power in Banking** ", American Economic Review 80, pp. 1183–1200.
21. Koch, T.W & Scott, M.S. (2003), "**Bank Management**" 5th Ed., South-Western, U.S.
22. Koch, T.W & Scott, M.S. (2005), "**Bank Management, Analyzing Bank Performance**", 5th Ed., Mc Graw-Hill, New York.
23. Kofman, Jason, (2004), **The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**, January 2004. www.moodyskmv.com.
24. Laeven, L and F Valencia (2008): "**Systemic banking crises: A new database**", IMF Working Paper, no 08/224.
25. Myers, S. and N. Majluf. (1984). "**Corporate financing and investment decisions when firms have information investors do not have**" Journal of Financial Economics 13: 187-222.

26. Pagano, Michael S.,(2003), **The Relation Between the Cost of Capital and Economic Profit**, **JEL Classification:** G32, G31, G3.
27. Peter S.Rose and Sylvia C. Hudgins 2010,"**Bank Management and Financial Servises**" , 8th Ed , Mc Graw-Hill page 539.
28. Rajan, Raghuram G., 2005, "**Has Financial Development Made the World Riskier**" Proceedings, August, pp. 313–69.
29. Reinhart, C and K. Rogoff (2009): **This time is different: Eight centuries of financial folly**, Princeton University Press.
30. Rixtel, A van (2002), **Informality and monetary policy in Japan: The political economy of bank performance**, Cambridge University Press.
31. Rixtel, A van and S Criado (2010): "**The contribution of structured finance to the financial crisis: An introductory overview**", in R Kolb (ed.), *Lessons from the financial crisis: Causes, consequences, and our economic future*, John Wiley & Sons, pp 239–46.
32. Shah, A. and S. Khan (2007). "**Determinants of Capital Structure: Evidence from Pakistani Panel Data.**" *International Review of Business, Research Papers* 3(4): 265-282.
33. Sinkey, Joeph, (1989), **Coommercial Ban Financial Management Macmillan**, inc-, 3rd ed,.
34. Soh Wei Ni, (2009), **The Effect of Financial Risk on the Earnings Response in Thailand Banks'** Stock, Faculty Economics and Management, University Putra Malaysia, *International Research Journal of Finance and Economics*, ISSN 1450-2887 Issue 31.

35. Timothy W. Koch & Scott Macdonald, "Bank **Management** ", The Dryden Press/Harcourt College Publisher, USA, 2000, p.p. 111-112.
36. Tobias, Ad, & Shin, Hy. Song (2009), "Money, Liquidity and Monetary Policy ", **American Economic Review**, Papers and Proceedings 99, pp. 600–05.